

سميح شبيب*

المطلب الرئيسي: الإصلاح عرض شامل للنقاشات في الضفة الغربية بعد الاجتياح

كشف الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية المزيد من نقاط الضعف في البناء الفلسطيني الداخلي ومؤسساته كافة، الأمر الذي ساهم، بوضوح، فيما تشهده الساحة الفلسطينية من أنشطة وحوارات وندوات وورشات عمل، تمحورت بصورة أساسية ومركزية حول ضرورة مراجعة الملفات الداخلية كافة، والمطالبات بالإصلاح والشفافية والمساءلة. كما تناولت العلاقة بين إصلاح السلطة ومقاومة الاحتلال.

اللافت للنظر، في هذا السياق، هو مستوى الجد والعمق في تناول الأداء السياسي والإداري والأمني، من دون تحفظات تذكر. ذلك بأن ما جرى، وما نجم عنه، باتا يمسان حياة الشعب ومصالحه ومستقبله مباشرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضاء واستقلاله ودوره وقواعد عمله، إضافة إلى الحياة الاقتصادية، ومسائل الخصخصة وأبواب الصرف، وما يحوق بالعملية السياسية من مخاطر.

ترافقت الدعوات الفلسطينية إلى الإصلاح مع دعوات إسرائيلية وأخرى أميركية، وهو ما استدعى بدوره البحث عن أسس الإصلاح الفلسطيني ومنطلقاته وأهدافه ومراميها، والكشف عن جوهر وحقيقة الدعوات الأميركية، والإسرائيلية خاصة.

ندوات ومؤتمرات شعبية

في هذا السياق، عقدت المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، بتاريخ 29 نيسان/أبريل 2002 في رام الله، ندوة متخصصة حضرها زهاء ثلاثين سياسياً وأكاديمياً ومختصاً، وتناولت تساؤلات ما بعد الاجتياح.

افتتح الندوة د. جورج جقمان، طارحاً عدة تساؤلات عن المرحلة السياسية المقبلة، ووسائل منع إسرائيل من محاولة جني ثمار اجتياحها العسكري للضفة الغربية، والعبر التي يجب استخلاصها، والأخطاء التي ارتكبت، وآليات التغيير. ومن ثم فسح المجال لمداخلتين، إحداهما للكاتب والشاعر زكريا محمد، والأخرى لعضو المجلس التشريعي د. عزمي الشعيبي.

تساءل زكريا محمد عن هدف العدو من هذه الحرب، وما هي وسائل منعه من

* كاتب فلسطيني، رام الله.

تحقيق هدفه، مؤكداً أنها كانت حرباً على الوعي والإدراك الفلسطينيين، ومحاولة زرع إدراك ووعي آخرين، قائمين على استحالة مواجهة الفلسطينيين للإسرائيلي. ومن أجل أن يحقق الإسرائيليون هدفهم زجوا بأعداد كثيرة من الجنود، وقاموا بتخريب واسع، وخاضوا حرباً لا تنتمي إلى العصر الحديث، حرباً استهدفت المؤسسات والشوارع والأفراد كافة؛ ومحذراً من الانجرار وراء ما ترمي إليه إسرائيل، ومن دخول حلبة فقدان الإرادة، ومن الصراع الداخلي، تماماً كما حدث بعد حرب 1982، معتبراً إلغاء المركز الوطني المستقل، أو المساهمة في ضربه، تحقيقاً للهدف الإسرائيلي من الحرب.

وأوضح زكريا محمد في ختام مداخلته أن ثمة نقاط قوة كثيرة في أيدينا، أبرزها: صمود القيادة، وأسطورة جنين، وما حدث في الشارع العربي من زلزال ستكون له آثاره العميقة والبعيدة المدى، وعودة صورة الإسرائيلي كمحتل.

وفي المداخلة الثانية، تحدث الشعبيبي عن ملامح مرحلة ما بعد كامب ديفيد وأبعادها، وتوجّه اليسار الإسرائيلي نحو زعامة شارون كعصا غليظة، وكيفية نشوء حركة المقاومة الفلسطينية، وجهود حكومة شارون لربط عملنا العسكري بالإرهاب، واعتبار الرئيس ياسر عرفات داعماً للإرهاب لا شريكاً في السلام.

وأوضح الشعبيبي أن شارون، ومن خلال حربه الأخيرة، يحاول فرض وقائع جديدة، وإلغاء حرمة مناطق "أ" والسعي لتحقيق خطة الفصل، وضم 50% من الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية.

وتطرق الشعبيبي إلى إشكالية ازدواجية الموقف الرسمي الفلسطيني، ما بين خيار المقاومة وخيار استمرار المفاوضات كطريق وحيدة لانتزاع الحقوق!!... وعبر تلك الازدواجية، حاول الرئيس ياسر عرفات إرغام إسرائيل والولايات المتحدة على التعامل معه كشريك، ثم استخدام المقاومة خياراً تكتيكياً لا استراتيجياً، الأمر الذي ساهم في عملية التعويم وعدم الحسم وغياب الوضوح.

وأكد الشعبيبي، في ختام مداخلته، أن تلويح إسرائيل بالبدايل القيادية ما هو إلا ورقة ضغط على الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في التكوين القيادي، وتحسين الأداء، ورفض فكرة تعويم القيادة.

وفي إثر المداخلتين، تقدم كثير من الحضور بمداخلات تناولت ما ورد فيهما من أفكار.

تحدث د. صالح عبد الجواد، المحاضر في جامعة بيرزيت، مؤكداً أن القضية ليست قضية إرادة ووعي فحسب، ذلك بأن حكومة شارون ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تدمير اتفاق أوسلو، وتدمير السلطة الفلسطينية، وخلق وقائع تساعد على "الترانسفير"، ومطالباً بالتغيير في الأداء، وفسح المجال أمام الانتخابات التشريعية

والبليدية.

ثم تحدث د. حسن أبو لبدة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، معتبراً التغيير ممراً إجبارياً، ومطالباً قوى المجتمع المدني بممارسة النقد، وتعزيز الثقة لدى المواطنين، وإعادة بناء المؤسسات على أسس جديدة.

وأكد ممدوح نوفل، مستشار الرئيس، أن غبار الحرب لم ينقشع بعد، وأن ثمة تساؤلات كثيرة تلوح في الأفق، وأن المطلوب شيء كثير. وحذر من خطورة الطروحات الدرامية، وشدد على ضرورة تحديد الحلقة المركزية والعمل على معالجتها. وفي هذا السياق، طالب نوفل بضرورة دراسة الحرب وأهدافها ونتائجها وآفاقها.

وأشار هاني المصري، المدير العام لوزارة الإعلام، إلى مخاطر وجود استراتيجيات ومناهج مقاومة متعددة، في غياب نهج مركزي، ووجود حيرة وتردد في المستوى القيادي. وأكد أن التغيير بحاجة إلى مادة بشرية تؤمن بالتغيير وتعمل من أجله، ويجب توفر شجاعة فكرية وأدبية في نقد بعض أساليب العمل العسكري، وفي طليعتها العمليات داخل الخط الأخضر.

وحذرت إصلاح جاد، المحاضرة في جامعة بيرزيت، من وجود مخاطر جدية تهدد الوجود الفلسطيني، مشيرة إلى أن هنالك تقصيراً سلطوياً واضحاً. كما حذرت من الاستمرار في الشكل والنهج السابقين، الأمر الذي سيعرض قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني للخطر. ودعت في ختام مداخلتها إلى ضرورة عقد مؤتمر شعبي عام، يصدر عنه بيان يحدد المطالب وعناصر التغيير وآلياته.

وتساءل د. مضر قسيس، مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، في مداخلته الموجزة، عن حقيقة موقفنا الآن، وهل أن وضعنا أحسن وأفضل عما كان عليه قبل سنة 1993؟ وما هي العوامل والأوضاع التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه؟! مؤكداً أن ثمة تساؤلات راديكالية باتت قائمة الآن، وهنالك ضرورة للإصلاح داخل منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزة السلطة.

وفي السياق ذاته، عقد المؤتمر الشعبي الوطني في محافظة رام الله والبيرة بتاريخ 2 أيار/مايو 2002، بدعوة من القوى الوطنية والإسلامية، وبحضور حشد واسع. ودعا المؤتمر، في بيانه الختامي، الرئيس ياسر عرفات إلى تشكيل قيادة طوارئ وطنية لتوحيد طاقات النضال، وإلى بلورة استراتيجية كفاحية واضحة ومتماسكة لإصلاح الوضع الداخلي، وإلى إجراء انتخابات في الهيئات الفلسطينية كافة. وأكد وجوب بذل الجهود لجمع وتوثيق الأدلة اللازمة لكشف ما جرى حقيقة في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس. كما طالب بتبني استراتيجية وطنية كفاحية شاملة لمقاومة الضغوط الرامية إلى فرض تنازلات على الشعب الفلسطيني وقيادته، وبإصلاح الوضع الداخلي، وإقرار مبدأ المساءلة، وقطع دابر الفساد.

ودعا المؤتمر أيضاً إلى تأليف لجان شعبية "تتولى مهمة تعزيز الصمود الوطني والكفاح الشعبي وتحقيق الرقابة الشعبية في توجيه ومراقبة إعادة الإعمار وتوزيع المساعدات بعدالة وشفافية." وأكد أن "الهدف وراء نضال الشعب الفلسطيني هو منع شارون من تحقيق أية نتائج سياسية لعدوانه وإفشال مخططات خلق قيادة بديلة هزيلة وتكريس الاحتلال الكامل وإدارته المدنية." كما دعا إلى إطلاق حملة شعبية للإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقالات السياسية.

كذلك عقدت المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، بتاريخ 4 أيار/مايو 2002، ندوة مفتوحة في رام الله بعنوان: "المجتمع الفلسطيني وتحديات المرحلة الراهنة، بين إدارة الصراع ومهام الإصلاح، وتعزيز الجبهة الداخلية"، تحدث خلالها ياسر عبد ربه، وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني، فتطرق إلى الوضع الداخلي الفلسطيني مشيراً إلى ضرورة إجراء عملية إصلاح شاملة. وشدد على أهمية وضع برنامج موحد للتصدي لإجراءات الاحتلال، واتخاذ إجراءات معتمدة في هذا الإطار، بينها إعادة إحياء أشكال النضال الشعبي. وقال: "لا بد من تصحيح فعلي لأوضاع السلطة، وسن القوانين، وتعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته، وترسيخ مبادئ المساواة والمكاشفة."

وأوضح د. مصطفى البرغوثي، عضو قيادة حزب الشعب، أن الشعب الفلسطيني يخوض معركة طويلة ضد الاحتلال، مشيراً إلى أن قوات الاحتلال قد تعاود اجتياح المدن الفلسطينية في الفترة المقبلة. وذكر أن الشعب الفلسطيني لا يزال عرضة لمخطط مستمر يهدف إلى النيل من إرادته وحقوقه وطموحاته في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة، وذلك في أوضاع يغيب عنها أي أفق لحق سياسي عادل. واعتبر إمكانات التوصل إلى سلام مع الحكومة الإسرائيلية الحالية معدومة، الأمر الذي يتطلب العمل على ثلاث جبهات، تتمثل في إفشال محاولات إسرائيل لتوظيف عدوانها في تحقيق مكاسب سياسية، والإعداد لصد أي عدوان جديد، وإجراء عملية إصلاح على الصعيد الداخلي، تكفل تعزيز الصمود والكفاح الفلسطينيين. وأعرب عن تأييده لحل الحكومة الفلسطينية، وتشكيل قيادة طوارئ وطنية، ووضع استراتيجية فلسطينية موحدة للتعامل مع مختلف المسائل التي تهم الشعب الفلسطيني، وتكريس مبدأ الانتخابات وسيادة القانون والشفافية، وغير ذلك.

وتخللت هذه الندوة عدة مداخلات، أظهر خلالها الحضور إجماعاً على أهمية إقران الحديث عن ضرورة الإصلاح بخطوات عملية تجد تعبيرها على أرض الواقع، من دون تكرار ما جرى في الماضي من تناول موضوع "الإصلاح" فقط، وتجاهل عمل أي شيء في الواقع.

في هذا السياق، كتب د. علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير

زيت، مؤكداً أنه "لن يكتب النجاح لأية عملية إصلاح للوضع الداخلي الفلسطيني إذا لم تستند إلى التأكيد الفعلي والممارسة العملية لمبدأ سيادة القانون. فهذا المبدأ هو الركيزة الأساسية والمدخل المركزي والضمانة الوحيدة للتأكد من ثبات عملية الإصلاح وتحولها إلى نهج قائم ومستمر، أي إلى حالة دائمة. ودون سيادة للقانون فإن الحياة المجتمعية، بكل جوانبها وآفاقها، تبقى كريشة أسيرة مرتهنة في مهب أهواء الأقوياء وأصحاب النفوذ وذوي القدرات، المالية والمناصبية البيروقراطية والأمنية والفصائلية والعشائرية، ليتم تقاذفها من اتجاه إلى اتجاه، وفقاً للتحالفات الوقتية الآنية، وبالتالي المتغيرة دوماً.

باختصار، إن لم تستند عملية الإصلاح في مختلف الجوانب والمجالات إلى إعلاء وتثبيت مبدأ سيادة القانون ليطبق على الجميع وفي كل الأحوال من دون استثناء، وفقاً لمعايير معرفة ومعروفة سلفاً، فإن هذه العملية ستبقى تخضع في تعريفاتها ومجالاتها ونتائجها لأهواء صانعيها واعتباراتهم ومصالحهم، وبالتالي لن يكون لها سوى أثر عابر يراد منه تطويق و"تنفيس" حالة المطالبة الشعبية بالتغيير والإصلاح. ("الأيام"، رام الله، 2002/5/5).

أبو مازن

على الصعيد الرسمي، دعا محمود عباس (أبو مازن)، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى تقليص عدد الأجهزة الأمنية وتحديد صلاحياتها، واعتبر أن هناك حاجة إلى إصلاح جذري على جميع الصعد، السياسي والأمني والاقتصادي، مشيراً إلى أن عمليات الإصلاح يجب أن تتضمن أيضاً إجراء انتخابات تشريعية وبلدية، بصرف النظر عن الأوضاع السائدة، رافضاً فكرة تأليف اللجان للنظر في المطالب المطروحة بشأن الإصلاح، وقال: "أعتقد أن تحويل الأمور إلى لجان هو مضيعة للوقت، والمثل يقول إذا أردت أن تحيل قضية إلى الشيطان فأحلبها إلى لجنة. ما نحن بصدده يحتاج إلى قرارات سريعة." وفي حين أشار أبو مازن إلى أن السلطة الفلسطينية باتت، بعد قيام إسرائيل باعتقال الآلاف من نشطاء حركة فتح في الضفة الغربية خلال الحرب الأخيرة، "في أسوأ حالاتها"، شدد على أنه "كلما كان الإصلاح اليوم قبل غد كان ذلك أفضل، فالتأخير ليس في صالح أحد، والتأخير معناه تكريس الوضع الحالي، والتكريس معناه أننا لن نستطيع أن نواجه لا معارك سياسية، ولا معارك أمنية، ولا معارك اقتصادية، لا أي نوع من المعارك.. لا بد من إصلاح جذري لكل شيء، ولكل هذه العناوين المطروحة في الساحة."

وأضاف أبو مازن: "نحن نبحث الآن فكرة إصلاح العطب الذي حصل أثناء الاحتلال الذي استمر 34 يوماً، حيث واكبت تلك الفترة فوضى سياسية، وفوضى

عسكرية، وفوضى أمنية، وفوضى إعلامية، الكل يتحدث باسم الكل، والكل مباح له أن يفعل ما يريد.. هل هذا صحيح؟ هل المؤسسات الموجودة عندنا أثبتت فاعلية، هل أثبتت جدارة؟ أم أنه لا بد أن يحصل سؤال لها، وفي الوقت ذاته اتخاذ إجراءات بشأنها حتى لا يتكرر ما حدث.. الأخطاء تحدث دائماً في التاريخ، ولكن الشاطر هو من لا يسمح بتكرار هذه الأخطاء.. تكرار الأخطاء معناه أننا لا نتعلم لا من التجربة ولا من التاريخ وبالتالي فمن أراد لهذه السلطة أن تنتهي، ومن أراد لهذا الإنجاز الفلسطيني أن ينتهي، فقد وصل إلى ما يريد."

ورداً على سؤال بشأن ما يعنيه بكلمة الإصلاح قال: "هذا يعني أن كل شيء في مؤسسات السلطة الفلسطينية يجب أن يعاد النظر فيه، ولنبدأ بحركة فتح، مؤسسات فتح الرئيسية يجب أن تثبت وجودها، وتحضر مثل اللجنة المركزية والمجلس الثوري والمرجعيات، وكذلك فإن اللجنة يجب أن يكون لها دور، وهي المسؤولة أولاً وأخيراً عن العمل الفلسطيني، مجلس الوزراء يجب أن يجري فيه إصلاح، بمعنى أن الكثير من التغييرات يجب أن تطرأ عليه، وكذلك فإن الكثير من التغييرات يجب أن تطرأ على وضعنا الإعلامي، فلا يجوز أن يتكلم كل إنسان وكأنه ناطق رسمي باسم السلطة أو باسم القيادة والشعب الفلسطيني" ("الأيام"، رام الله، 2002/5/7).

وفيما يتعلق بتعددية البرامج المطروحة فلسطينياً وأميركياً وإسرائيلياً، عقدت "مواطن" ندوة متخصصة، لمناقشة ملف الإصلاح وتعددية البرامج، مساء 6 أيار/مايو 2002، وذلك بحضور مجموعة من الباحثين والمفكرين والمحليلين السياسيين.

افتتح الندوة د. جورج جقمان، عضو مجلس أمناء "مواطن"، بمدخلتنا تناول خلالها تسلسل الأحداث المتعلقة بملف الإصلاح، عبر التذكير بتصريحات لمسؤولين فلسطينيين تناولت أولويات الإصلاح ومجالاته المتعددة. وأشار في السياق إلى خطة شارون للإصلاح، التي عرضها على الإدارة الأميركية، إضافة إلى تصريحات مسؤولين أميركيين في المجال ذاته. وأكد جقمان أن القضية الأساسية ليست ملفات الإصلاح وما تتضمنه، بقدر ما هي الجانب السياسي المرتبط بتلك الملفات. وأوضح أن شارون، من جهته، يسعى لكسب الوقت، وهذا ما يوفره له ملف الإصلاح وفقاً لمفهومه، وإلى جانب ذلك هناك تلويح بربط التمويل بالعمل على هدم مؤسسة الرئاسة عبر تفريغها من القرار الخاص بالأمن والمال.

وتساءل جقمان: كيف يمكننا فتح الباب السياسي للإصلاح؟ هل يبدأ ذلك بالانتخابات، وإذا كان الأمر كذلك، فعلى أية برامج ومناهج انتخابية ستكون؟ وأوضح في نهاية مداخلته أن الهدف من الحوار بلورة رؤى متعددة، ومناقشة مسائل التداخلات بين رؤى الإصلاح ومصادره المتعددة.

بدأ الحوار أحمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، مثنياً

على مداخلة جقمان، وما تضمنته من أفكار، ومؤكداً أن هناك رؤية ستقدمها ثلاث قوى وطنية وديمقراطية فلسطينية، هدفها وضع سياق عملية الإصلاح والتغيير في سياق المراجعة النقدية، وتوفير الشروط اللازمة للحيلولة دون استثمار الضربة الإسرائيلية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لمصلحتها. وأوضح أن ثمة تشابهاً في التعامل الأميركي بين فلسطين وأفغانستان، فيما يتعلق بالتغيير، مشيراً إلى ورقة الجنرال زيني المقدمة للقيادة الفلسطينية والمتعلقة بإعادة بناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية، مؤكداً أن الهدف الأميركي من وراء طرح مسألة الإصلاح الداخلي الفلسطيني هو هدف تطويعي، وليس إصلاحياً، ويهدف إلى دفع القيادة الفلسطينية إلى التخلي عن ثوابتها الوطنية. وأشار مجدلاًني إلى ضرورة مواجهة الضغوط الإسرائيلية بضغط مقابلة، وهذا يقتضي دوراً واسعاً للوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين، وأن يتم الإصلاح على أسس جوهرية، وألاً يكون تغييراً شكلياً.

وأكد د. مضر قسيس، مدير معهد القانون في جامعة بيرزيت، أن ملف الإصلاح ومهامه يستحيل تحقيقه من دون وجود خطة سياسية عامة، وأن نوعية السلطة يجب أن تكون منسجمة مع المهمات المطلوبة منها. أما فيما يتعلق بالتقاطعات القائمة بين برامج الإصلاح المطروحة فلسطينياً وإسرائيلياً وأميركياً، فالتمييز هنا يجب أن يتم بالنظر إلى المصالح التي تقف وراء وضع هذا البرنامج أو ذاك، ومعرفة من يقف وراء طرحه، ومن هي الفئات التي ترفع لواء الإصلاح.

وأكد عزت عبد الهادي، الناشط في مجال المنظمات الأهلية، في مداخلته، أن البحث في الأسس السياسية لا يتم على أساس النيات، وإنما على أساس المصالح. وتساءل: هل ستساهم عملية التغيير في تطوير العملية السياسية؟ المهم هنا يكمن في النتائج. وأضاف أن هناك فرصة جيدة لممارسة الضغط في اتجاه تحقيق الإصلاح، إلا إن السؤال الرئيسي هو: كيف نسيطر على هذه العملية، وكيف يمكن أن نوصلها إلى النتائج المرجوة؟ الرؤية السياسية هنا ضرورية جداً.

وتابع عبد الهادي قائلاً إن هناك مناخاً عاماً للتحول الديمقراطي، وهناك إمكانات وحوافز وطنية، ومن دون تحول ديمقراطي جدي من الصعب تحقيق أي إنجاز سياسي.

وأشار عبد الهادي إلى أن من المحال إحداث تغييرات من دون ضحايا، وهناك مشكلة قيادية لدينا، وهناك غياب لبدائل قيادية، لكن فسح المجال أمام إجراء الانتخابات قد يساهم في بلورة قيادات جديدة، موضحاً أن أغلبية قياداتنا هي قيادات حزبية، جاءت من أحزاب غير ديمقراطية أساساً. وأكد أن التغيير السياسي والاقتصادي يحتاج إلى حركة اجتماعية واسعة للتغيير، لا إلى حصرها في الأطر النخبوية.

وتحدث زكريا محمد، الكاتب والشاعر، مؤكداً عدم وجود فرصة للتغيير من خلال

الطروحات الأميركية والإسرائيلية، ذلك بأن هدف تلك البرامج هو نزع الطابع الوطني عن السلطة، ومنعها من التمسك بالثوابت الوطنية. وأشار إلى ضرورة تحديد ما نريده من الإصلاح، ذلك بأن شعار الإصلاح يحتاج إلى طريقة وطنية لطرحه والاستفادة منه.

وتناول مصطفى البرغوثي، عضو قيادة حزب الشعب، الطروحات الأميركية بشأن الإصلاح الداخلي الفلسطيني، موضحاً أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تهيمن وتستولي على طروحات الإصلاح الفلسطيني، التي سبق أن تم طرحها داخلياً، وأن قدرة إسرائيل والولايات المتحدة في هذا المجال تتوقف على مدى قدرة المجتمع الفلسطيني على الدفاع عن برامجهم. وقال: هناك إصلاح يهدف إلى خلق استسلام فلسطيني، وهناك إصلاح يهدف إلى تعزيز القدرات الفلسطينية والكيان الفلسطيني السياسي، وعلينا أن نميز بين الأمرين. وأوضح أن هدف الولايات المتحدة وإسرائيل هو جعل السلطة الفلسطينية سلطة قمعية. أما برنامجنا فيرمي إلى إقامة سلطة وطنية ديمقراطية، وعلينا أن نحدد نقاط برنامجنا بدقة. وأشار البرغوثي إلى إمكان أن تشكل الانتخابات وسيلة من وسائل الإصلاح، على أن تجرى وفق قانون انتخابي سليم، واستناداً إلى قوى شعبية تكفل حريتها ونزاهتها.

وركز مجدي المالكي، المحاضر في جامعة بيرزيت، على أهمية الضغط الشعبي على السلطة وتحديد طبيعة الإصلاح والتغيير، والحيلولة دون البرامج الأميركية والإسرائيلية، مؤكداً وجود فرصة لذلك، بالمعنى الإيجابي، وعلى أساس الشراكة في المعركة السياسية القائمة. وهناك ترابط وثيق بين الديمقراطية والإصلاح واستمرار الانتفاضة، والمسؤولية هنا تقع على المؤسسات والقوى التي تعنى بالإصلاح.

وتناول ممدوح العكر، عضو مجلس أمناء "مواطن"، الأولويات الفلسطينية للإصلاح في سياق الحفاظ على المكاسب الوطنية، مشيراً إلى ضرورة البحث عن الضوابط في عملية الإصلاح، ذلك بأننا لا نعيش في التجريد، وهناك وقائع ومحددات كثيرة. ودعا العكر إلى ممارسة الإصلاح عبر مدى سريع ومدى مستقبلي، على أن تتم خطى المدى السريع في الأيام القليلة المقبلة، وذلك للحيلولة دون تقدم البرامج الإسرائيلية والأميركية.

وأكد العكر أهمية التحرك الشعبي لانتزاع فصل السلطات وتفعيل القضاء وإصلاح الأجهزة الأمنية، وهذا لا يتم من دون حركة شعبية يتمكن فيها المثقفون من أداء دورهم الوطني.

اتجاهات مركزية

وفي غمرة ما تشهده الصحف الفلسطينية، وخصوصاً صحيفتي "الحياة الجديدة"

و"الأيام"، كتب د. أحمد مجدلاوي مقالاً بعنوان: "الإصلاح والتغيير.. الاتجاهات والآفاق"، محددًا ما تشهده الساحة الفلسطينية من مضامين واتجاهات التغيير بأربعة اتجاهات مركزية هي:

الاتجاه الأول يرى أن الحملة العسكرية الأميركية - الإسرائيلية قوضت السلطة الفلسطينية، وأن لا داعي إلى إعادة بناء مؤسسات هذه السلطة لأنها من إفرازات اتفاق أوسلو سيئ الصيت، وأن شارون أنهى هذا الاتفاق، فلماذا نتمسك به نحن، وخصوصاً أن السلطة كانت عائقاً أمام برنامج التحرير الشامل، وأن إنهاء الاتفاقات وعودة الاحتلال سيوفران الشروط الموضوعية لنهوض شعبي ويمكنان من ممارسة النضال حتى التحرير الشامل.

الاتجاه الثاني يقف على النقيض من الاتجاه الأول من حيث الهدف، لكنه يغذيه ويوفر له مادة لإثبات صحة رأيه ووجهة نظره. فهذا الاتجاه يطرح عملية التغيير، ويسارع في طرح عناوين وقضايا وكأن عملية التغيير والإصلاح عملية فنية، لكن مضمون التغيير واتجاهه يميلان إلى التساوق مع المطالب الأميركية - الإسرائيلية ويصبان في خدمتها، وخصوصاً فيما يتصل بوظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية ودورها.

الاتجاه الثالث ينطلق من حقيقة أن كلاً من الصمود والتضحيات الفلسطينية خلق واقعاً دولياً وعربياً جديداً، وأعاد طرح القضية الفلسطينية مجدداً كقضية تحرر وطني، وأصبح مطلب الدولة الفلسطينية مطروحاً بقوة، بما في ذلك لدى الإدارة الأميركية. كما أن هذا الصمود عرّى وكشف الطابع العنصري العدواني لإسرائيل وفتح الآفاق أمام حركة تضامن دولية لعزل حكومة شارون ومحاكمتها، وأنه على الرغم من الخسائر المادية والبشرية الكبيرة فإننا لم نهزم، وإنما على العكس حققنا انتصارات، وأن مطالب التغيير المطروحة ليست سوى الفصل الثاني من المؤامرة المتواصلة، وأن لا حاجة ملحة إلى الإصلاح والتغيير، ومن الممكن القيام ببعض التغييرات.

الاتجاه الرابع حمل سياسة واقعية ودافع عنها، ويعتقد أن هذه المعركة، بصرف النظر عن بعض النتائج المعنوية والسياسية المهمة التي تحققت بثمن باهظ، كشفت بوضوح أوجه الخلل والقصور في بنية السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية والمدنية، وأنها لا تعاني جراء الترهل والفساد والمحسوبية فحسب، بل إنها أيضاً كانت عاجزة ومشلولة ولم تستطع القيام بواجباتها، وأن عملية الإصلاح السياسي والإداري المطروحة الآن مهمتها ووظيفتها المباشرة عدم تمكين شارون من جني الثمار السياسية لعدوانه، وأن المهمة المركزية الآن هي كيف تتم هذه العملية وتصب في سياق إعادة بناء على أسس صحيحة وديمقراطية، وتعزيز خيارات المجتمع الفلسطيني وتطلق طاقاته، وتجعل من عملية إعادة البناء والإصلاح عملية بناء لأسس الدولة

المستقلة وتقربنا من تحقيق أهدافنا في الحرية والاستقلال ("الأيام"، رام الله، 2002/5/8).

وفي السياق ذاته، كتب د. أحمد الديك، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، مقالاً بعنوان: "أفكار لتعزيز الصمود وتطوير النظام السياسي الفلسطيني"، أكد خلاله "أن الانتقال من لعبة الأشخاص إلى العمل المؤسسي القائم على القوانين واللوائح والأنظمة الحديثة بما فيها من مشاركة ومحاسبة وشفافية وعدالة هو أقرب تعبير عن هذه البنية المرجوة. واعتبر أنه يمكن تناول هذا الموضوع من خلال المقترحات التالية: 1" المشروع الفوري في إعادة بناء ما دمره الاحتلال وتضميد جروح المواطنين بكافة أساليب الدعم والمساندة.

2" توضيح العلاقة بين المنظمة والسلطة عامة وبين مهام وصلاحيات وأدوار مؤسسات كل منهما، وإعادة صياغة وتفعيل أطر المنظمة وعلاقتها بكافة القوى في ضوء ذلك.

3" إدراك الحاجة الماسة إلى قانون عام للسلطة يحدد العلاقات الداخلية الفلسطينية بكافة اتجاهاتها بما يضمن سيادة القانون وفصل السلطات ويحدد طبيعة عمل ومهام وصلاحيات مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية.

4" بناء على القانون العام تقوم السلطة التنفيذية بوضع لوائح عمل وأنظمة تحدد عدد ومهام وصلاحيات ومصادر تمويل الأجهزة الأمنية وعلاقتها بالسياسة والإعلام.

5" الشروع في تطبيق قانون استقلال القضاء وتشكيل مجلس القضاء الأعلى والعمل الجاد لإعادة هيكلة وصدقية القضاء والمحاكم.

6" البدء الفوري بتطبيق القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي لضمان سيادة القانون فوق الجميع.

7" إعادة النظر في بنية وهيكل الوزارات وعددها بما يكفل أكبر فاعلية ممكنة في أدائها.

8" تشكيل مجلس وزراء جديد وفصل اجتماعاته عن اجتماعات القيادة الفلسطينية حتى يتسنى له بحث ومناقشة كافة القضايا الداخلية وسير العمل في المؤسسات واتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة.

9" تقديم ميزانية السلطة في وقتها المحدد للمجلس التشريعي لمناقشتها وإقرارها.

10" إنشاء محكمة دستورية للبت في علاقة السلطات الثلاث فيما بينها، وتصور دور وصلاحيات كل منها.

11" تعيين مستشار قانوني للحكومة له كامل الصلاحيات في دراسة مدى التزام قراراتها وإجراءاتها بالقانون، وعمل نظام خاص بذلك.

12" إعادة بناء هيئة الرقابة للسلطة من حيث الكفاءات والعمل المؤسسي القانوني والصلاحيات والنتائج".
("الأيام"، رام الله، 11/5/2002).

وعقد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ورشة عمل في رام الله بتاريخ 14 أيار/مايو 2002، بعنوان: "إصلاح النظام السياسي الفلسطيني"، ناقشت التساؤلات التالية:

● هل يمكن إعادة بناء المؤسسات السياسية والمدنية الفلسطينية في الوضع الحالي، أم أن هذا يحتاج إلى إعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق الفلسطينية والعودة إلى عملية السلام؟

● هل يمكن إعادة تنظيم وتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحت قيادة واحدة في ظل الفوضى الراهنة وتعدد القوى المسلحة؟

● هل يمكن صوغ دستور لدولة فلسطين المستقبلية يقيم نظاماً برلمانياً ديمقراطياً؟

● هل يمكن إجراء انتخابات فلسطينية سياسية وبلدية، ومتى؟

وقام د. غسان الخطيب، مدير مركز القدس للإعلام والاتصال، بمدخلة تساءل في بدايتها عما إذا كان طرح موضوع الإصلاح وتكثيف الحوار بشأنه يعودان إلى ما طرحته الولايات المتحدة بخصوص موضوع الإصلاح الفلسطيني، أم أن ذلك يعود إلى اعتبارات داخلية. ورأى أنه ربما تكون القوى المنظمة في المجتمع هي ذات المصلحة الحقيقية في الإصلاح، ذلك بأن دعوات بعض المسؤولين تأتي في سياق التهرب من المسؤوليات ليس إلا.

وعقب د. خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مؤكداً ضرورة إعادة النظر في البناء المؤسساتي الفلسطيني برمته واستحالة بقاء الهيكلية القائمة على حالها.

عرفات والمجلس التشريعي

وفي غمرة ما شهدته الساحة الفلسطينية، من مطالبات جديدة بالإصلاح، أعلن الرئيس ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله بتاريخ 15 أيار/مايو 2002 ترحيبه بالإصلاح قائلاً: "إن وضعنا الداخلي ونظامنا السياسي بعد

هذا العدوان الإسرائيلي يحتاج منا إلى مراجعة شاملة تطال كافة مناحي حياتنا الوطنية، وأنتم تعلمون أننا أقمنا نظامنا السياسي على قاعدة الديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة التي أشرف عليها قادة من العالم أجمع، وأقمنا الأجهزة الأمنية وقوات الأمن الوطني والشرطة في إطار تصور مسبق بأن الفترة الانتقالية التي وردت في أوصلو ستنتهي في العام 1999، وبعدها نعيد النظر في البناء السياسي والإداري والأمني لدولتنا، إلا إن الأمور سارت في اتجاه مغاير تماماً بعد أن رفضت حكومة إسرائيل احترام وتنفيذ الاتفاقات وشنّت منذ ذلك الوقت هذه الحرب الظالمة علينا وعلى أرضنا وشعبنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية.

وأضاف: "كما إنني، ومن واقع التجربة في بناء الإدارة والسلطة، أَدعو إلى إعادة النظر في كافة تشكيلاتنا الإدارية والوزارية والأجهزة الأمنية بعد أن ظهرت جوانب قصور هنا وهناك لا يمكن إخفاؤها عن الرأي العام الذي يكتوي بنار الاحتلال الإسرائيلي، وقد بذلنا جميعنا الجهود في البناء والعمل، وقد نكون أخطأنا أو أصبنا في هذا الجانب أو ذلك، أو في هذه المسؤولية أو تلك، إلا إننا حافظنا على الأمانة وعلى الأهداف الوطنية، وفي مقدمتها الاستقلال والحرية والدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف." وتابع: "إنني أصر على ضرورة تقديم صياغة جديدة لوضعنا الداخلي ولسلطتنا وإدارتها ولوزاراتها وأجهزتها الأمنية، لإعادة البناء على قاعدة أصلب وأقوى."

وخلال جلسة عقدها المجلس التشريعي في رام الله وغزة، بتاريخ 16 أيار/مايو 2002، ناقش المجلس التغيير الذي دعا إليه الرئيس عرفات في خطابه أمامه، ومسودة الاقتراحات التي كان المجلس أعدها على شكل وثيقة تم تقديمها إلى الرئيس قبل الخطاب، وتضمنت دعوته إلى الموافقة على إجراء الانتخابات البلدية قبل نهاية هذه السنة، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في بداية السنة المقبلة.

وشدد المجلس على ضرورة أن تلتزم المؤسسات التمثيلية للمجتمع المدني إجراء انتخاباتها وفقاً لنظامها الخاص، إذ صوتت أغلبية النواب مع هذا الاقتراح، وسط جدل بشأن أولوية الانتخابات للمجالس المحلية أم للهيئة التشريعية والرئاسية.

وعارض أعضاء المجلس التشريعي بالأغلبية اقتراحاً قدمته اللجنة البرلمانية التي كلفت إعداد الوثيقة، وتضمن "تكليف شخصية وطنية" تأليف حكومة فلسطينية (حكومة تكنوقراط) تتولى عملية تنفيذ برنامج الإصلاح وإعادة الإعمار، حيث رأت هذه الأغلبية أن هذه المادة تتعارض مع القانون الأساسي الذي نص على أن رئيس السلطة التنفيذية هو الذي يتولى تأليف الحكومة. وأكد المجلس في مسودة الإصلاح التي سلمها للرئيس أنه يعتبر الحكومة الحالية حكومة تسيير أعمال إلى حين تأليف الحكومة الجديدة في مدة أقصاها 45 يوماً، ويرى ألا يزيد عدد أعضاء الحكومة الجديدة

على 19 وزيراً.

واعتبر بعض الصحف الفلسطينية أن خطاب الرئيس عرفات "يشكل وبوضوح ضوءاً أخضر لإجراء المراجعات الشاملة للوضع الفلسطيني، وعلى المستويات كافة. لم يتضمن خطاب الرئيس تحديدات زمنية ومسميات محددة، لكنه فتح الباب على مصراعيه، أمام الهيئات والقوى المعنية، وفي مقدمتها المجلس التشريعي، للانطلاق، وبلورة التصورات، وتجسيد المطالب فيما يتعلق بالإصلاح والشفافية والمساءلة في الخطابات الرئيسية [التي]، عادة، ما ترسم الخطوط العريضة، وتوضح التخوم الفاصلة. وفي هذه الحالة، على الهيئات الحكومية، وغير الحكومية، أن تكمل المشوار، فتضع التصورات والخطى الموصلة لتحقيق الأهداف." ("الأيام"، رام الله، 2002/5/17).

ورأت وجهات نظر أخرى أن "الإصلاح قادم، ولن يستطيع أحد أن يوقفه، الإصلاح قادم ليس فقط لأن إرادة دولية تنادي به وتدعو إليه، وليس أيضاً لأن الوضع الفلسطيني لم يعد يحتمل الوضع السابق، بل لأن الجميع على ما نعتقد بات يدرك أن نجاح الانتفاضة يتوقف إلى حد كبير على متانة الوضع الداخلي وأن المشكلات والعوائق التي انتصبت في وجه الانتفاضة وحالت حتى الآن، رغم عظمة التضحيات، دون تحقيق بعض أو جزء من أهدافها تعود بدرجة رئيسية إلى هشاشة الوضع الداخلي، مما سيدفع إلى عملية التغيير، بإرادة داخلية بحتة، حتى لو تقاطعت مع إرادة خارجية لن يكون بمقدور أحد وقفها. غير أن هذا الإصلاح قد لا يكون إيجابياً بالضرورة، فهناك عوامل عديدة ستحدد فيما إذا كانت عملية الإصلاح والتغيير الموعودة والمطلوبة تستجيب للضرورات الوطنية أم مجرد خضوع لإرادات خارجية، وهوية عملية الإصلاح تتحدد وفقاً لأحد هذين العاملين." (هاني حبيب، "الأيام"، رام الله، 2002/5/19).

وثيقة وطنية

واستطلاع للرأي العام

وفي سياق اللقاءات الشعبية المفتوحة، دعت مؤسسة الملتقى المدني والنادي الأورثوذكسي في رام الله (2002/5/17) إلى لقاء تحت عنوان: "واقعنا السياسي.. والإصلاح المطلوب"، تحدث خلاله أحمد عبد الرحمن الأمين العام لمجلس الوزراء، وعبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأحمد غنيم عضو المجلس التشريعي، ود. عزمي الشعبي عضو المجلس التشريعي، وعبد المجيد حمدان منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني. وجرت المداخلات والمناقشات بشأن النقاط المتداولة في ورشات العمل، والندوات المفتوحة السابقة.

وخلال المؤتمر الدولي الذي عقده معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، التابع لجامعة بيرزيت، تكريماً للراحل أبو لغد في رام الله خلال 8-9 أيار/مايو 2002، دار جدل واسع بشأن الإصلاح وموضوعاته ومجالاته وآفاقه وعلاقته بالمقاومة. وكان لمداخلتي ممدوح نوفل مستشار الرئيس عرفات، ود. رشيد الخالدي، النصيب الأكبر في النقاش، حيث أثارت الأولى قضية العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، والتي اعتبرها نوفل خللاً يزعج بالقضية الفلسطينية في نفق مظلم يصعب الخروج منه من دون خسائر استراتيجية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً طال أساليب الانتفاضة، وخصوصاً العسكرية منها. كما تناولت مداخلة الخالدي دور القيادة الفلسطينية، معتبراً إياها دوراً إيجابياً في مرحلة الستينات والسبعينات، إذ تمكنت من بلورة الكيانية والشخصية الوطنية الفلسطينية، لكنها أخفقت بعد ذلك، إذ لم تتمكن من تحقيق أي من المهمات الكبرى التي أخذتها على عاتقها. واستنتج الخالدي أن هذه القيادة "أنهت دورها التاريخي، وعليها أن تريح وتستريح".

وأصدر نحو ألف شخصية وطنية واجتماعية وحزبية وثيقة وطنية نشرتها الصحف المحلية بتاريخ 22 و23 أيار/مايو 2002، طالبوا فيها بالتمسك بالبرنامج الوطني، وبتطوير برنامج الانتفاضة ودورها. ورأت الوثيقة أن تتم عملية الإصلاح والتغيير على "أساس المراجعة الشاملة والتقييم الموضوعي للأوضاع الداخلية"، ووفق عدد من الأسس، من أبرزها: تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ فصل اجتماعات اللجنة التنفيذية عن اجتماعات مجلس الوزراء؛ إعادة النظر في صيغة القوى الوطنية والإسلامية وعلى قاعدة المراجعة وتقويم المرحلة السابقة؛ تفعيل المجلس التشريعي ووضع قراراته التشريعية موضع التنفيذ؛ الدعوة إلى المصادقة على القانون الأساسي للسلطة؛ تفعيل سلطة القضاء وضمان استقلاليتها؛ تأليف حكومة وحدة وطنية من القوى والشخصيات الوطنية والفعاليات الاقتصادية المعروفة بالكفاءة والنزاهة؛ دعوة المنظمات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية إلى ديمقراطية حياتها الداخلية من خلال فتح عضويتها أمام الجمهور وإجراء انتخابات مباشرة ودورية وفقاً للقانون؛ سن قانون خاص للمساعدات والأعمال.

ونشر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في 22 أيار/مايو 2002، نتائج استطلاع للرأي العام تناول تقويم أداء السلطة والدعوة إلى الإصلاح. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع وجود استياء واسع النطاق من أداء السلطة الفلسطينية خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، بالإضافة إلى الاستياء العام المتعلق بالاعتقاد بوجود فساد واسع في مؤسسات السلطة والتقويم السلبي جداً لأوضاع الديمقراطية في فلسطين. فمثلاً، بلغت نسبة التقويم الإيجابي لأداء القيادة الفلسطينية خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي 39%، ولأداء الوزارات 32%، وفي المقابل بلغت نسبة التقويم

الإيجابي لأداء المؤسسات الأهلية 72٪. كما أظهر الاستطلاع وجود معارضة واسعة للاتفاقات التي عقدتها السلطة خلال الاجتياح لفك الحصار عن مقر الأمن الوقائي في بيتونيا (65٪)، ولرفع الحصار عن كنيسة المهد (58٪)، والمقاطعة في رام الله (49٪). وبلغت نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة 83٪، ونسبة التقويم الإيجابي لأوضاع الديمقراطية في فلسطين 21٪. وبلغت نسبة المؤيدين لدعوات الإصلاح 91٪. وأيدت نسبة 85٪ ضرورة توحيد الأجهزة الأمنية تحت قيادة واحدة، وأيدت نسبة 95٪ إقالة أو فصل وزراء مسؤولين متهمين بسوء الإدارة أو الفساد، وأيدت نسبة 83٪ إجراء انتخابات للرئاسة ولللمجلس التشريعي خلال الأشهر القليلة المقبلة، وأيدت نسبة 92٪ تبني دستور أو قانون أساسي فلسطيني. لكن المطالبة بتغيير النظام السياسي الفلسطيني وجعله نظاماً برلمانياً تكون السلطة فيه بيد رئيس الحكومة، بينما يكون منصب رئيس الدولة فخرياً، لم تنل إلاً تأييد 48٪، في حين عارض ذلك 44٪.

كذلك يظهر الاستطلاع وجود تأييد شامل لنظام حكم ديمقراطي، إذ أيد نظاماً كهذا ذا مواصفات خمس محددة 89٪، بما في ذلك تأييد بلغ نسبة 95٪ لإجراء انتخابات دورية، و82٪ لانتخاب رئيس للدولة لفترة محدودة فقط، و80٪ لحرية كاملة في تشكيل الأحزاب السياسية، و82٪ لصحافة حرة من دون رقابة من الدولة، و78٪ لقضاء مستقل عن السلطة الفلسطينية. وأظهر الاستطلاع أن التأييد لوضع السلطة في فلسطين بيد رئيس الحكومة وجعل منصب رئيس الدولة فخرياً يزداد في الضفة الغربية (51٪) في مقابل قطاع غزة (43٪)، وفي الخليل (60٪) والقدس (53٪)، في مقابل رام الله (39٪)، وبين الرجال (56٪) في مقابل النساء (41٪)، وبين غير اللاجئيين (53٪) في مقابل اللاجئيين (42٪). وهذه هي أول مرة يتم فيها السؤال عن هذا الموضوع، ولهذا لا يمكن مقارنة النتائج بنتائج سابقة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>